شريف إسماعيل: نعمل بكل قوة لمواجهة خفض عجز الموازنة العامة

الخبر

موقع اليوم السابع

قال المهندس شريف إسماعيل، رئيس مجلس الوزراء، إن هناك ارتفاعا في معدل البطالة بين أصحاب المؤهلات يصل إلى ٢٠%. وأضاف في كلمته خلال حفل إطلاق استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، بمسرح الجلاء، بحضور الرئيس السيسي، قائلا: "... نعمل بكل قوة على مواجهة خفض عجز الموازنة العامة والذي يشكل ١١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من ٧٥% من الموازنة العامة للأجور والدعم ولسداد فوائد وأقساط الدين العام."

وقال المهندس شريف إسماعيل إن استراتيجية التنمية المستدامة هي استراتيجية متكاملة، وتتضمن ١٠ محاور، مشيرا إلى أن الاستراتيجية تستهدف أن تكون مصر ذات اقتصاد متنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة والعدالة الاجتماعية وذات نظام بيئي متزن ومتنوع.

وأضاف رئيس الوزراء في كلمته خلال حفل إطلاق استراتيجية مصر للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠، بمسرح الجلاء، بحضور الرئيس السيسي، أن من ضمن هذه الأهداف أن تكون مصر ذات اقتصاد تنافسي ومتنوع وقائم على الاندماج والمشاركة، وأن تكون نسبة النمو حوالي ١٠%، لجعل مصر ضمن أفضل ٣٠ دولة في العالم.

كما قال المهندس شريف إسماعيل إن الحكومة ماضية في توفير السلع الأساسية والسيطرة على أسعارها وزيادة منافذ توزيعها وفتح الباب لمن يستحق التسجيل في بطاقات التموين وتنقيتها من غير مستحقي الدعم.

وأضاف إسماعيل في كلمته بفعاليات مؤتمر "رؤية مصر ٢٠٣٠" بمسرح الجلاء أن الحكومة تعمل على أن تكون مصر ملاذا آمنا للاستثمارات الأجنبية وحل المشاكل التي تواجه المستثمرين، قائلا: "سنعزز الخطوة للمنتج الوطني حتى نجعله قادرا على الحل محل الواردات بما يؤهل الصناعة المحلية لأن تكون قاطرة للنمو الاقتصاد".

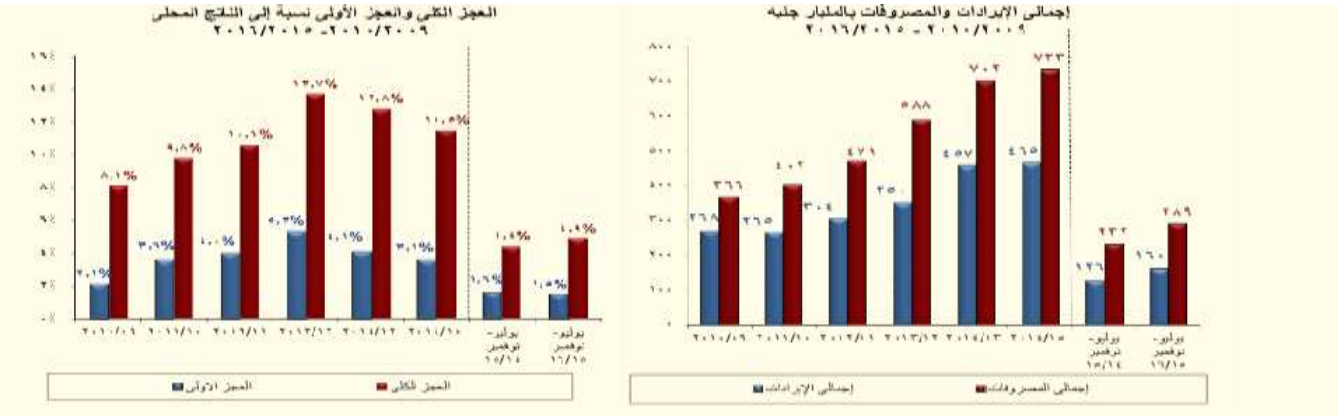

المصدر : التقرير الشهري، وزارة المالية.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

الرأي

* استراتيجية مصر ٢٠٣٠ تعكس رؤية مستقبلية شاملة بما تضمنته من محاور مختلفة ومتنوعة، إلا أن الأهم والأكثر تحديا الآن بعد إطلاق هذه الرؤية هو تحديد آليات بعينها للتنفيذ من خلال فتح حوار مجتمعي حقيقي حولها للانتقال من العموميات إلى آليات التنفيذ وترجمتها إلى سياسات وبرامج تنفيذية تؤدي إلى تقسيم المسئوليات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

* إن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين وهو نفس الاتجاه منذ عام ٢٠٠٩-٢٠١٠ مما قلص من مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي الذين لم تظهر الموازنة نسبة الإنفاق المخصص لها في ضوء الالتزام الدستوري مما يؤكد عدم حدوث تغيير في هيكل الإنفاق.

* نمو الإيرادات الضريبية لازال أقل من المستهدفات المطلوبة والتي وضعتها الحكومة المصرية ضمن مشروع موازنة ٢٠١٥-٢٠١٦ وتواجه هذه الحصيلة مشكلة تأخر إقرار قانون الضريبة على القيمة المضافة حتي الآن وهو القانون الذي كانت الدولة تستهدف من خلالة تحقيق حصيلة ضريبية تفوق ٣٠ مليار جنيه مع الأخذ في الاعتبار أن الأثر الاقتصادي المتوقع لانخفاض أسعار النفط عالميا على انخفاض عجز الموازنة لا زال حتي الآن غير واضح، وإن كانت تقديرات مبدئية تشير إلى أن استمرار انخفاض أسعار النفط دون مستوى ٤٠ دولار للبرميل قد يؤدي لتقلص عجز الموازنة ما بين ٢٠ و٢٥ مليار جنيه تقريبا خلال عام الموازنة.

* إن رؤية ٢٠٣٠ يجب أن تتضمن خطوة أولى تشمل البدء في إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمواطنين مما سيحسن من قدرة الدولة ليس فقط على ضبط مستحقي الدعم ولكن أيضا على رفع جودة الخدمات العامة والجهاز الإداري، وتبدأ هذه الخطوة بربط كافة المعاملات الخاصة بالمواطن ببطاقة الرقم القومي بحيث يكون تسجيله على شبكة بطاقات التموين وبطاقات كروت البنزين والتأمينات الاجتماعية والضرائب والجمارك بذات الرقم القومي، ومن خلال برنامج قاعدة بيانات المواطنين يمكن إلكترونيا ودون الحاجة للتدخل البشري تحديد مستحقي الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية والوصول إلى الأسر الأشد فقرا في المجتمع، كما ستجري فور إتمام قاعدة بيانات المواطنين مراجعة ليس فقط للدعم التمويني ولكن لكل دعم آخر يمكن أن يكونوا حاصلين عليه او مؤهلين أو متقدمين للحصول عليه مع الربط بين المعاشات ومساعدات الضمان الاجتماعي الأخرى.

(تم الاستعانة في التعليق بأجزاء من دراسات وتعليقات من مصادر مختلفة)

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.